الأنباء
الاربعاء 7 اكتوبر 2015

ندوة «حقوق الإنسان» بعنوان «الإعلام الإلكتروني بين نصوص القانون وحرية الإعلام»

كتاب وقانونيون يطالبون بسرعة إقرار قانون «الإعلام الإلكتروني»

محمد العتيبي وسعد المعطش وخالد المبارك وأحمد الفراج وطارق بورسلي خلال الندوة (شانافاس قاسم)

محمد الجلاهمة

شدد المشاركون في ندوة «الإعلام الإلكتروني بين نصوص القانون وحرية الإعلام» التي عقدت في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان على حتمية اتساق قانون الإعلام الإلكتروني والذي يخضع حاليا لدراسة اللجنة التعليمية في مجلس الأمة مع جميع المواد الواردة في الدستور الكويتي المتعلقة بالحريات العامة وحرية التعبير عن الرأي، معربين عن أملهم بأن تعلن الحكومة بشكل واضح عن القانون بصورته المتكاملة حتى يتم حسم الأمر بشأنه، مؤكدين في الوقت ذاته أن القانون مهم جدا كقانون تنظيمي تأخر الوقت كثيرا لإقراره.

وقال المشاركون في الندوة التي عقدت مساء امس وأدارها المحامي محمد ذعار العتيبي. بمشاركة الكاتب والمحلل السياسي الزميل سعد المعطش والمحامي خالد المبارك واحد اقدم المتعاملين في مجال النشر الإلكتروني الكاتب احمد الفراج والناشط والكاتب طارق بورسلي إنه يتوجب على الحكومة مراعاة الكلفة المالية المتعلقة بالعقوبات المالية وأيضا جزئية إلزام المواقع الإلكترونية والصحف الإخبارية بتعيين مراقب حسابات لأنه يشكل عبئا كبيرا على أصحاب المواقع ورغم اختلاف المشاركين في الندوة على حجم الحاجة الملحة لإصدار قانون ينظم الإعلام الإلكتروني إلا أنهم لم يمانعوا من أن يخرج قانون يكون محل توافق لا يتعارض مع الحريات ويكفل حرية التعبير ويحقق المصلحة العامة بأدوات يستطيع من خلالها المتضرر أن يلجأ للقضاء لنيل حقه، خاصة أن الاعلام الإلكتروني بصوره المختلفة أصبح يُستغل من قبل البعض في ترويج الشائعات وتحقيق مصالح خاصة ضيقة وفي التشهير، بل إن البعض يحتضن مواقع بعينها لتكون في يده سيفا مصلتا على خصومه يستخدمها متى احتاج مستغلا عدم وجود قانون رادع يجلب لكل ذي حق حقه، خاصة ممن يتضرر مما ينشر في بعض تلك المواقع.

البداية كانت مع الكاتب سعد المعطش، حيث أبدى استغرابه من اعتراض البعض على قانون ينظم الإعلام الإلكتروني دون الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى مشيرا إلى أنه لا يجد تفسيرا لذلك سوى ان هناك نوايا مبيتة من قبل البعض ممن يستفيدون من عدم وجود قانون كهذا بحيث أن هذا الغياب لوجود القانون وعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد يخدم أغراضا لا يعلمها إلا الله، مشيرا إلى أن جميع المجتمعات المتقدمة تحبذ وجود قوانين تنظيمية لكافة شؤون الحياة وبالتالي الاعتراض لمجرد الاعتراض على قانون الإعلام الإلكتروني لا يمكن أن يرضي القاعدة العريضة والتي ترى أن من لا يفعل ما يضر الخير فلا يخاف من احد وانطلاقا من المثل الدراج «لا تبوق لا تخاف»، فإنه ما إن يخشى أحد يجد في نفسه القدرة على إدارة موقع إلكتروني أو التحدث في أمور عامة أو خاصة.

المعطش: لابد من قانون ينظم هذا العالم الافتراضي ويحد من الشائعات التي تنشر بصورة لافتة دون حسيب أو رقيب

البعض يكتب بأسماء مستعارة للتشهير بأشخاص بعينهم

البعض يرفض قانون الإعلام الإلكتروني لكونه مستفيداً من الفوضى الإعلامية

للأسف أصبح الإعلام الإلكتروني أو الغالبية منه مجالاً خصباً للسرقات الفكرية

المبارك: الإعلام الإلكتروني ضرورة تنظيمية شريطة مراجعة بعض مواده

الفراج: وجود قانون للتنظيم مهم ولكن لابد من أخذ رأي المختصين قبل إقراره

وزاد: من خلال متابعتي أرى أن معظم المواقع الإلكترونية هي ظاهرة صوتية تفتقر إلى الإبداع واغلب ما تقدمه للمتابعين لها قص ولصق إذ تعتمد على جهد الآخرين بقصد تحقيق مآرب في وقت ما، مبديا استغرابه من عدم حضور ممثلين من أصحاب الشأن في الإعلام الإلكتروني للندوات التي تتعرض وتناقش قانون الإعلام الإلكتروني قائلا: «يجب أن يحضروا حتى نتعرف على وجهات نظرهم ولكن غيابهم عن مثل هذه الندوات التي تناقش القانون بحيادية ومهنية يشكل علامة استفهام كبيرة، خاصة من أصحاب المواقع الإلكترونية الإخبارية الذين يرفضون القانون ولا يحضرون مثل تلك الندوات».

ومضى المعطش بالقول: بغض النظر عن وجود قانون الإعلام الإلكتروني أو أن الأمر يتعلق بتسريبات قد تكون حقيقية او غير حقيقية فإنني أرى حتمية وجود قانون ينظم هذا العالم الافتراضي ويحد من الشائعات التي تنشر بصورة لافتة دون حسيب أو رقيب وأيضا تعمد البعض الكتابة بأسماء مستعارة للتشهير بأشخاص بعينهم مستدركا: أقول بكل صراحة من يكتب باسم مستعار فهو جبان وللأسف حينما يتعرض للغير بالإساءة ويضبط يزعم أن حسابه سرق على غير الحقيقة وإلا لماذا انتظر حتى تتم الشكوى عليه مشيرا إلى أنه شخصيا تعرض للأذى النفسي وعلى المستوى العائلي حينما أذيع عنه انه تعرض لمحاولة اغتيال.

وأضاف المعطش للأسف اصبح الإعلام الإلكتروني أو الغالبية منه مجالا خصبا للسرقات الفكرية لتطول أصحاب الفكر والشعراء، ومن هذا المنطلق فإنني أرى إننا في امس الحاجة الى قانون فيه غرامات وعقوبات مالية لان اي شخص يجب ان يدرك ان الحرية وكما كفلها الدستور فإنها حرية مسؤولة ومنضبطة وليست حرية مطلقة تسيء لمن تسيء دون حسيب او رقيب ومن يخطئ عليه ان يتحمل نتيجة خطئه وسوف يكون هذا الشخص للذي تم معاقبته حسب القانون مثالا لآخرين غير ملتزمين اما استمرار الأوضاع على ما هي عليه بمنزلة فوضى لها انعاكسات على المجتمع

واختتم بالقول، معظم دول العالم تنظم العلاقات بين الأشخاص وتعاقب من يخطئ سواء قولا او فعلا والنفس البشرية بطبعها متمردة واذا لم تجد رادعا تتمادى في الخطأ حتى الطفل اذ لم يجد الردع والحزم يتمادى في عدم الالتزام واللامبالاة وبالتالي فان القانون من الضروري ان يرى النور بالسرعة الممكنة لأن الامر وبصراحة أضحى ليس اعلاما حقيقيا بلا مشاريع إعلانية تجارية قد تستخدم اي شيء في ظل عدم وجود ضوابط رادعة واستغلالها من قبل البعض في تصفية الحسابات واعتقد ان من يحمي المغردين عدد كبير منهم سياسيون لأنهم يناصرون من يكتب بأسمائهم ويتحدث بلسانهم متى استدعت الحاجة عبر تغريدة او اسم مستعار في صحيفة الكترونية مجهولة المصدر. من جهته، شدد المحامي خالد المبارك على ان قانون الاعلام الالكتروني ضرورة كونه بالأصل لهدف تنظيمي، داعيا القائمين على القانون أو نواب الأمة والذين سيعرض عليهم، الانتباه وتجاوز كل ما يتعارض مع المواد الدستورية التي تكفل الحريات.

وأضاف المبارك: «من المهم ان يكون واضحا وجليا ان مواقع التواصل الاجتماعي كتويتر يجب الا تكون خاضعة للقانون ويجب ان يكون هذا واضحا ومحددا في نصوص القانون بما لا يدع مجالا للشك».

وأردف المبارك بالقول: أرى أهمية اعادة النظر في مواد المشروع بما يتناسب مع صيانة الحريات وإعادة النظر في المادة 12 والتي تستلزم تعيين مراقب حسابات من قبل وزارة الاعلام وكذلك اعادة النظر في المادة 17 والمرتبطة بالعقوبات لانها مبهمة ويجب ان تحدد الجرائم والعقوبات نصا في المشروع وكذلك المادة 14، بحيث تختص جرائم الجنح بنظر الدعاوى إلى جانب عدم استثناء المواقع الإعلامية الإلكترونية بالوزارات والهيئات من تطبيق القانون ومواده.

طرح الاختصاصيين

أما الإعلامي أحمد الفراج فقال: من واقع خبرتي والتجربة التي بدأتها منذ سنوات أستطيع القول انه لا يوجد موقع إخباري أساء لأحد أو تجاوز القانون لأن أصحاب المواقع على إدراك تام ان خسائرهم ستكون مباشرة وسريعة بالانصراف عن الموقع وهذا يختلف عن الصحف الورقية والتي فيها الشخص ملزم بعقد سنوي مع الجريدة. وأردف أنا مع أي قانون ينظم العمل الإلكتروني شرط أن يفتح باب النقاش مع المختصين من العاملين في الحقل الإعلامي الإكتروني للوقوف على المواد محور الخلاف وأسوة بما حدث في العام 2006 حينما تم طرح قانون الصحافة الورقية ومن خلال الناقش بيننا كعاملين في الإعلام الإلكتروني والمسؤولين سنطرح رؤانا ونحدد مواقع الخطأ في القانون، على سبيل المثال، كيفية التعامل مع المواقع التي تبث من الخارج وآلية التطبيق.

المصلحة العامة

من جانبه، أعرب الناشط والإعلامي طارق بورسلي عن تأييده لوجود قانون ينظم الإعلام الإلكتروني خاصة مع زيادة إعداد المواقع ونسب متابعيها من مختلف الأعمار وهو ما يدعو الى وجود ضوابط تراعي المصلحة العامة ولا يستغل الاعلام الالكتروني في التجريح أو الاساءة، مشددا على ضرورة عدم تعارض القانون مع الدستور ككل القوانين التي يقرها مجلس الأمة، معربا عن أمله في ان تعجل اللجنة التعليمية من مناقشته وان تعيد النظر في العقوبات المالية والتأمين الذي يفرض على اصحاب المواقع

وأشار الى انه يؤيد ان يكون التغليظ في العقوبات فيما يمس الوحدة الوطنية وايضا اذا كان الهدف بث أخبار مغلوطة مرتبطة بامور تجارية وسياسية.

وأضاف: كنت ولم أزل عند رأيي من ان هذا القانون ضروري من اجل عملية تنظيم المشهد الإعلامي الإلكتروني في الكويت مثل سائر بلدان العالم فلا يعقل اننا البلد الوحيد الذي لم يقم بتنظيم الاعلام في الفضاء الالكتروني وطبعا شريطة الا يتعدى القانون المنظم ايا من مواد الدستور التي تكفل الحريات، واليوم نناقش قانون الإعلام الإلكتروني الذي أقره مجلس الوزراء وتمت إحالته الى مجلس الامة من اجل مناقشته ومن ثم التصويت عليه وحاليا القانون في عهدة اللجنة التعليمية لمطالعته قبل عرضه على المجلس، لافتا إلى ان ابرز ما يلفت النظر في القانون هو وجود فرض تأمين 5000 دينار لتأسيس موقع إخباري او صحيفة اخبارية، موضحا: «ومن وجهة نظري ان هذا الرقم مبالغ فيه، بل انه برأيي يجب إلغاؤه تماما، فلا يجوز أبدا ان تكون الغرامات سابقة وليست لاحقة، بمعنى الرقابة الإعلامية على الصحف لدينا في الكويت لاحقة وليست سابقة، وبالتالي قياسا، فلا يجوز ان تكون الغرامة سابقة عبر ايداع تأمين عند تأسيس صحيفة إلكترونية.

وفي الختام أعلن عريف الندوة المحامي محمد ذعار انه سوف يتم رفع توصيات الحلقات النقاشية والندوات إلى الجهات المعنية، معربا عن أمله ان يؤخذ بها.

«الإعلام الإلكتروني»... في «آفاق» اليوم

تقيم جريدة آفاق الجامعية وقسم الإعلام بجامعة الكويت حلقة نقاشية تحت عنوان «مشروع قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني.. نظرات أكاديمية» وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من ظهر اليوم الأربعاء في مقر جريدة آفاق بالشويخ، ويشارك فيها كل من رئيس قسم الإعلام في كلية الآداب د.ياسين الياسين وأستاذ الإعلام في كلية الآداب د.محمود الهاشمي وأستاذة القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق د.فاطمة الحويل وبحضور رئيس تحرير جريدة آفاق د.بدر الحجي.

الشيخة عايدة سالم العلي تسلم درعا تذكارية لسالم الأذينة

رئيس مجلس إدارة الهيئة أشار إلى أن تأخر الكويت في إنشائها ساعد في الاستفادة من تجارب الدول الأخرى

ديوان المعلوماتية استعرض دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

الشيخة عايدة سالم العلي وم.سالم الأذينة مع عدد من المشاركين في الديوان

دارين العلي

قال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م.سالم الأذينة ان الكويت تأخرت فعلا في إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مقارنة بالدول الأخرى، لافتا إلى أن هذا التأخير مكنها من الاطلاع على تجارب الدول الأخرى وتلافي السقطات التي حدثت لها والاستفادة منها.

كلام الأذينة جاء خلال استضافته في ديوان المعلوماتية الخامس الذي نظمته مساء امس الاول جائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية برعاية رئيس مجلس أمناء الجائزة الشيخة عايدة سالم العلي، وحضور نخبة من كبار المختصين والمهتمين بالشأن المعلوماتي وتحدث الأذينة عن دور الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الكويت، مبينا انها تطرح خططا لتطوير المجتمع المعلوماتي، وأن تطوير البنية التحتية للاتصالات في الكويت إحدى أولويات المرحلة المقبلة. وأضاف نطمح الى أن تكون الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أفضل هيئة في المنطقة في مجال الاتصالات والمعلومات، وقد أنشئت بجناحين متوازيين، أحدهما متعلق بالاتصالات والآخر يشمل نظم المعلومات، لافتا إلى ان صلاحيات الهيئة وضع الخطط والبرامج المتعلقة بتنفيذ السياسة العامة للدولة في قطاع الاتصالات ونظم المعلومات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم خدمات شبكات جميع الاتصالات في الكويت، وضع اللائحة التفصيلية للمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع المنافسة والاستثمار، وضع ضوابط وشروط منح رخص شبكات وخدمات الاتصالات أو الإنترنت، مراقبة التداخلات وجودة الطيف الترددي، وجمع المعلومات المتعلقة بقطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات لإعداد تقارير ومنشورات وإرشادات المستخدمين، حماية أمن الدولة المعلوماتي cyber security، موضحا أنه يجب أن يكون هناك إستراتيجية عامة للدولة حولها، وأن يكون هناك تنسيق بين الهيئة ومختلف الجهات الأخرى.

وحول آلية التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المتخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات داخل الكويت وخارجها، ذكر الأذينة أن الهيئة ستكون الجهة الوحيدة لتدفق المعلومات في الكويت، وستكون هناك آلية للتنسيق مع جهات الدولة الأخرى لتقديم وتوفير المعلومات لها، كما أضاف أن هناك جهات قائمة لها أدوار قريبة من هذا الدور كوزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، ولكن القانون خص الهيئة بهذا الدور، ونحن ننفذ القانون ولا نتعدى اختصاص أي جهة.

وفي تطوير البنية التحتية للاتصالات قسم الأذينة هذه البنية إلى 3 أنواع من الشبكات: أرضية، ومتعددة، ودولية، وقد وصل انجاز بعضها إلى نسب عالية، كما نقوم حاليا بمحاولة تطبيق internet exchange في الكويت الذي يعطي تطورا كبيرا في حركة الإنترنت، ولفت النظر إلى تخفيض التكاليف العالية في بعض الأمور، وإلى تحول الدولة من نظام ipv4 إلى نظام ipv6 في الأشهر القادمة.

أما مقارنة وضع المؤسسات المتخصصة بالاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة مع أفضل الممارسات في المنطقة والعالم فقال إنه سيكون هناك تنسيق مع وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وباقي المؤسسات الأخرى، وسيتم تطبيق اختصاصات الهيئة خلال الأشهر الستة القادمة، وسنسعى إلى تغيير ثقافة المجتمع الكويتي بحيث يكون أقرب إلى التكنولوجيا، فكل الإمكانيات متوافرة، ولكننا بحاجة لتضافر الجهود.

وختم الأذينة محاور النقاش بالحديث عن المحور الخاص الذي يدور حول حماية المستهلك الرقمي وتوفير أفضل خدمات الاتصالات وشبكة الإنترنت له، قائلا إن المشرع خصص فصلا كاملا لحماية المستهلك من خلال مراقبة الجهات والأشخاص والمرخصين لحماية المستهلك، وأضاف أن التراخيص ينبغي أن تعطى لمستحقيها فقط، فمن خلال اطلاعنا على تجارب الدول الأخرى وجدنا أن هناك دولا تعاني منذ أربع سنوات حتى الآن من العديد من المشكلات بسبب منحها التراخيص بشكل عشوائي، فالسوق يجب أن يكون محميا بآلية محددة.

وفي رده على تساؤلات الحضور حول دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومساهماتها في تحسين خدمة الإنترنت في الكويت، ودورها في مواجهة تحدي الاختراق المعلوماتي، وعن دور الهيئة في دعم مراكز المعلومات والنشاطات الاجتماعية والطاقات الشبابية، قال الأذينة إن لدى الهيئة صندوقا سيكون له دور اجتماعي كبير لدعم النشاطات الاجتماعية ودعم أفكار الشباب في مجال التكنولوجيا، كما وضح أن هناك إدارة خاصة للأمن المعلوماتي cyber security في الهيئة تعمل على المحافظة على المعلومات الأمنية.

أدار الجلسة منسق ديوان المعلوماتية د.ثلايا الفوزان الذي أشار في بدايتها إلى أن ديوان المعلوماتية الخامس ما هو إلا مبادرة من تلك المبادرات التي تنهض بها الجائزة على مدى 15 عاما، مما نتج عنه الكثير من الأفكار والآراء المثمرة، وأضاف أن الديوان يحرص على مناقشة الدور المنوط بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت التي صدر القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشائها لتتولى تنظيم قطاع الاتصالات والإشراف عليه ورقابته في الكويت، وحماية مصالح المستخدمين، ويناقش الديوان أيضا آلية تنسيق الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مع الجهات الحكومية والخاصة المتخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات محليا ودوليا، كما يناقش طرق تطوير البنية التحتية للاتصالات في الكويت، لمواكبة آخر التطورات العالمية، ودور الهيئة في حماية المستهلك الرقمي، وتوفير أفضل خدمات الاتصالات والإنترنت.

درع تذكارية

قدمت الشيخة عايدة سالم العلي درعا تذكارية للأذينة ضيف ديوان المعلوماتية الخامس تقديرا وامتنانا لما سيقدم من معلومات وأفكار حول الهيئة التي يرأس مجلس إدارتها.

خطط لتطوير المجتمع المعلوماتي في الكويت

الأنشطة التي تنهض بها الجائزة منذ سنوات، متمنيا الإفادة من الأفكار التي ستطرح في هذا الديوان بما يثري أعمال الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

وكان الديوان قد افتتح بكلمة ترحيب لنائب رئيس اللجنة المنظمة العليا لجائزة سمو الشيخ سالم العلي للمعلوماتية م.بسام الشمري، لافتا الى ان ديوان المعلوماتية الخامس يعد أحد

الحضور في ديوان المعلوماتية الخامس

المكتب الثقافي المصري نظم أولى أمسيات «كيف نقرأ؟»

أسامة أبو السعود

تحت رعاية ياسر عاطف السفير المصري لدى الكويت، أقام المكتب الثقافي المصري أمسية افتتح بها الموسم الجديد لديوان القراءة، تحت عنوان «كيف نقرأ» استضاف خلالها الشاعر المصري مهاب نصر الذي قدم تجربته في القراءة، وأضاء لجمهور الأمسية عددا من مفاتيح فعل القراءة بوصفه عملية فك شفرة اللغة والكلمات وتحليل دلائلها.

في افتتاح الأمسية عبر الملحق الثقافي د.نبيل بهجت عن سعادته بهذه السلسلة الجديدة من الندوات التي تستهدف لفت انتباه القارئ إلى كيفية تفعيل فعل القراءة. كما رحب بضيف الأمسية الشاعر المصري مهاب نصر، وأكد على اهتمام السفير المصري بهذه الأمسيات بشكل شخصي. وقدم الشكر للكاتب إبراهيم فرغلي الذي يقوم بتنسيق فعاليات ديوان القراءة.

من جهته شكر فرغلي الدكتور نبيل بهجت على دعمه للنشاط الثقافي في الملحقية تحت رعاية السفير المصري في الكويت، وأكد أنه تحمس بشكل شخصي لفكرة ندوات «كيف نقرأ» التي اقترحها د.بهجت انطلاقا من يقينه الشخصي بأهمية هذه الندوات، بسبب ظاهرة لافتة ومتناقضة تتمثل في إقبال الشباب على القراءة كما يظهر من خلال ساحات التواصل الاجتماعي، لكن، في الوقت نفسه، تتجه غالبية هؤلاء القراء الشباب إلى القراءات المسلية والخفيفة، أوتلك المكتوبة بالعامية، على حساب الكتب التي يمكن أن تصنع وعيا حقيقيا.

وقدم فرغلي ضيف الأمسية مهاب نصر موضحا أنه شاعر وكاتب صدر له ديوانا شعر «أن يسرق طائر عينيك»، و«يا رب أعطنا كتابا لنقرأ». سبق له المشاركة في إصدار مجلتين ثقافيتين مهمتين في الإسكندرية هما «الأربعائيون» التي أصدرها في مطلع التسعينيات بالاشتراك مع عدد من شعراء الإسكندرية وبينهم ناصر فرغلي وعبدالعظيم ناجي، ثم شارك الشاعر علاء خالد والفنانة سلوى رشاد في إصدار مجلة «أمكنة» التي تعنى بثقافة المكان.

في بداية حديثه وجه مهاب نصر الشكر والتحية للسفير المصري في الكويت على رعايته للنشاط الثقافي، وشكر الملحقية الثقافية على الدعوة.

وبدأ بمجموعة أفكار عامة عن القراءة، وفضّل أن يقدم من خبراته الشخصية موقفين، أوضح بهما كيف أن المجتمع يحتقر القراءة وينظر لمن يقرأ باعتباره شخصا غريب الأطوار، يمارس هواية لطيفة! وسخر نصر من اعتبار القراءة «هواية» مؤكدا أنها صفة تقاتل فعل القراءة الحقيقي، لأن القراءة ضرورة حياتية، بل اعتبر نصر أن الفعل العكسي عدم القراءة هو نوع من الإجرام، موضحا أن الجماعات المتشددة والإرهابية يجمع بين أعضائها انهم لا يقرأون، وإن قرأوا فهم يحفظون فقط ما تسمح به قياداتهم.

د.نبيل بهجت

مهاب نصر: عدم القراءة جريمة والتعليم مسؤول عن معاداة القراءة في المجتمع

الشاعر المصري مهاب نصر متحدثا خلال الأمسية